A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/C.5/46/37
13 November 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

NOV 18 1991

الدورة السادسة والاربعون
اللجنة الخامسة
البند ١٠٧ من جدول الاعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣

قدرة اللجنة الاقتصادية لافريقيا على التقييم الذاتي

مذكـــرة من الامين العام

١ - عندما استعرضت لجنة البرنامج والتنسيق للباب ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣[١] ، المعنون "اللجنة الاقتصادية لافريقيا" ، شددت على أهمية التقييم بوصفه أداة فعّالة لرصد الاداء البرنامجي والفعالية لدى اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن يقدم الامين العام الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين مقترحات لدعم مهمة التقييم داخل اللجنة الاقتصادية لافريقيا دعما مناسبا ، وذلك على ضوء القرار ٤٤/٢٠١ باء ووفقا للانظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وطرق التقييم[٢] . وكانت الجمعية العامة قد طلبت من الامين العام في قرارها ٤٤/٢٠١ باء "أن يستعرض مسالة الموارد اللازمة لمهمة التقييم في اللجان الاقليمية ، قبل إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣" .

٢ - وفي الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، نظرت الجمعية في مسالة تعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه بالامم المتحدة ، واستعرضت تقريرا صادرا عن الامين العام بحث مركز ١٧ وحدة وكيانا للتقييم في سنة ١٩٨٣ وعرض مقترحات لتدعيمها في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥[٣] . وكانت الوحدات والكيانات المستعرضة جزءا من الامانة العامة للامم المتحدة في إطار الميزانية البرنامجية

وتضمنت اللجان الاقليمية الخمس . كما استعرضت الجمعية العامة ما يتصل بذلك من توصيات صادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق وبيانا بالآثار المالية والادارية(٤) ، طُلبت فيه ست وظائف إضافية لأجل التقييم ، تشمل ثلاث لجان اقليمية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لافريقيا) . ولم تؤيد الجمعية إنشاء تلك الوظائف ، بل طلبت من الامين العام أن يستعرض جميع الامكانيات المتاحة لتعزيز قدرة وحدات التقييم في الامم المتحدة ، بما في ذلك وضع جدول زمني لإنشاء مثل هذه الوحدات بالطريقة السليمة في جميع الادارات ، وإتخاذ تدابير لإعادة توزيع الموارد ، قبل الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة .

٣ - واستنتج التقرير المقدّم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين أنه على ضوء الالتزامات البرنامجية السابقة لا يمكن لإعادة توزيع الموارد إلّا أن تكون مؤقتة وأنه لا يزال من اللازم إنشاء وظائف جديدة . كما جاء في التقرير أن الامين العام سيقترح حلولا دائمة للتعزيز في فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ وأنه ضمانا لسير مهام التقييم في الوحدات بالسرعة اللازمة ستبذل كل الجهود لكي تُعطى لهذه المهام موارد يعاد تخصيصها من الوفورات المحققة في أبواب أخرى بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥(٥) . ووافقت الجمعية العامة على هذه الاقتراحات في قرارها ٣٣٨/٣٩ المؤرخ ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ وأدرج الامين العام في ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ طلبات ، فيما يتعلق باللجان الاقليمية ، لإنشاء ثلاث وظائف تقييم مؤقته في الابواب ١١ ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (وظيفة برتبة ف - ٥) ، و ١٢ ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (واحدة برتبة ف - ٤) ، و ١٣ ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا (واحدة برتبة ف - ٥) . وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بوظيفتين من تلك الوظائف المؤقتة الثلاث لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، بحيث تخصص وظيفة برتبة ف - ٤ للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووظيفة برتبة ف - ٥ للجنة الاقتصادية لافريقيا ، وقبلت الجمعية العامة ذلك .

٤ - وهاتان الوظيفتان المؤقتتان المخصصتان للتقييم جرت الموافقة على إنشائهما اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . ثم فرض تجميد على التوظيف وتدابير تقشفية أخرى في آذار/مارس من العام نفسه ، استجابة للأزمة المالية . ولذلك ، لم يتسن شغل هاتين الوظيفتين خلال فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وفي فترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، أُعدت الميزانية البرنامجية واقتُرحت في إطار تنفيذ عملية تقليص الوظائف

التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٣١٣/٤١ . وفيما يختص بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، لم يقترح الامين العام إنشاء وظيفتي التقييم في اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . إلّا أن الجمعية العامة قررت ، بموجب قرارها ٢٠١/٤٤ باء ، إعادة إدراج وظيفة موظف التقييم على أساس غير متكرر ، رهنا بالتجديد .

٥ - وقد يكون من المفيد أن نبيّن بإيجاز ترتيبات التقييم القائمة حاليا في اللجان الاقليمية . ففي اللجان الاقليمية الاربع ، تُعرض انشطة التقييم ضمن عنصر في برنامج فرعي أو ضمن عنصر برنامجي في إطار التوجيه التنفيذي والادارة . والموارد المتصلة بذلك لا تُذكر على وجه التحديد في وثيقة الميزانية البرنامجية ، لان مهام التقييم يضطلع بها موظفون ملحقون بمكاتب رؤساء اللجان الاقليمية الى جانب مهام اخرى . وفي اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، لا تدخل أنشطة التقييم ضمن البرنامج .

٦ - وفيما يتعلق باللجنة الاقتصادية لافريقيا ، اعتادت اللجنة ، قبل عام ١٩٨٤ ، أن تستخدم الموارد بصفة طارئة أو لبعض الوقت من أجل الاضطلاع بمهام التقييم . واستجابة للاهمية المولاة للتقييم الذاتي ، قامت أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا بعملية داخلية لنقل وظيفة برتبة ف - ٤ من أجل الاضطلاع بهذه المهام خلال فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .

٧ - وفي فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، خصصت اللجنة الاقتصادية لافريقيا موارد اضافية لاجل التقييم الذاتي . وقد أُشرك في هذه العملية ثلاثة موظفين برتبتي ف - ٥ و ف - ٤ ، كانوا يعملون دون تفرغ . إلا أن هذا الترتيب تعيّن وقفه خلال فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ لاسباب متنوعة ، من بينها تنفيذ التوصية ١٥ الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لإستعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة . وعقب ذلك ، جرى الاضطلاع تدريجيا بالتقييم الذاتي على أيدي رؤساء الشعب الفنية ، بمساعدة من مكتب تنسيق السياسات والبرامج . ولدى هذا المكتب في الوقت الحالي وظيفتان من الفئة الفنية (واحدة برتبة مد - ١ وواحدة برتبة ف - ٥) ووظيفتان من فئة الخدمات العامة ، بالإضافة الى الوظيفة "المؤقته غير المتكررة" التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٠١/٤٤ باء .

٨ - وخلال فترة السنتين ١٩٨٩-١٩٩١ ، خضعت للتقييم الذاتي تسعة برامج فرعية داخلة في إطار ثمانية برامج ، من بينها تنمية الاغذية والزراعة ؛ والتحليل

والتخطيط والاسقاطات على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي ؛ وتطوير السياسات والتخطيط وبناء المؤسسات ؛ والتحليل الديموغرافي ؛ والتنمية الاحصائية . وقد قدمت نتائج عمليات التقييم الذاتي هذه الى المؤتمر الوزارى للجنة الاقتصادية لافريقيا .

٩ - وأنشئت الوظيفة التي برتبة ف - ٥ إعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وأدى شاغلها مهام التقييم خلال الشطر الاكبر من سنة ١٩٩٠ . إلا إنه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ نُقل شاغل الوظيفة الى وظيفة أخرى داخل أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وظلت الوظيفة التي برتبة ف - ٥ شاغرة منذ ذلك الوقت .

١٠ - وعلى ضوء الحاجة الي تقدير لاداء مهمة التقييم داخل أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا وفرط التقييد في المقترحات المتعلقة بملاك موظفي المنظمة التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٣٥٤/٤٥ ، لم يقدم الامين العام أية مقترحات لإنشاء وظائف إضافية متعلقة بالتقييم ، سواء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا أو أية وحدة أخرى من وحدات الأمانة العامة .

١١ - ولقد تأكد أن هناك فعلا في اللجنة الاقتصادية لافريقيا مناخ موات لموالاة تعزيز قدرتها على التقييم الذاتي . كما تأكد أن مستوى مثل هذا التقييم الذاتي ونطاقه ونوعيته تستلزم في مجموعها مزيدا من التحسين ، لا سيما بتحسين التنسيق المركزى عن طريق مكتب تخطيط البرامج وتنسيقها . ونظرا لعدم وجود وظيفة مخصصة للتقييم سوف يضطلع ذلك المكتب بالمهام ذات الصلة ، وذلك عن طريق إعادة تخصيص الموارد داخليا بصفة مؤقتة .

١٢ - وما يمكن حدوثه من تعزيز لقدرة التقييم الذاتي لدى اللجنة الاقتصادية لافريقيا يمثل جزءا من قضية شاملة تستعرضها الأمانة العامة حاليا في إطار تنفيذ الاحكام المناسبة الواردة في القرار ٣٢٨/٣٦ بشأن تعزيز نظام التقييم بالامم المتحدة . وسيقدم التقرير المتصل بالموضوع الي الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق . ولذلك ، يُقترح أن تنظر الجمعية العامة مرة أخرى في هذا الموضوع في دورتها السابعة والاربعين في إطار التقرير المطلوب بموجب القرار ٣٢٨/٣٦ .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والاربعون ، الملحق رقم ٦ (A/46/6/Rev.1) .

(٢) A/46/16 ، الفقرة ٣١١ .

(٣) A/38/133 و Corr.1 .

(٤) A/C.5/38/11 .

(٥) A/C.5/39/45 و Corr.1 .

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٤٩ (A/41/49) .

- - - - -